

مؤتمر القمة العربي الرابع والعشرون في الدوحة* آذار/مارس 2013

”نحن قادة الدول العربية، المجتمعين في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدوحة عاصمة دولة قطر يومي 14 و15 جمادى الاولى 1434 هـ الموافق ليومي 26 و27 مارس 2013 التي كرست أعمالها لبحث الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل...”

- نرحب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بشأن إنشاء صندوق باسم دعم القدس بموارد مالية قدرها مليار دولار أمريكي لتمويل مشاريع وبرامج تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس الشريف وتعزيز صمود أهلها ولتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدرته الذاتية وفك ارتهاقه للاقتصاد الإسرائيلي ومواجهة سياسة العزل والحصار وإعلان سموه مساهمة دولة قطر بربع مليار دولار في هذا الصندوق.

- نطالب المجتمع الدولي بالعمل الفوري على إرساء السلام العادل والشامل وضممان الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 والأراضي اللبنانية التي لا تزال محتلة في الجنوب.

- نؤكد على أن دولة فلسطين شريك كامل وأساسي في عملية السلام التي تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وتحقيق حل الدولتين على أساس خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية لاستئناف المفاوضات الجادة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي بما يكفل إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية التي تعتبر وحدة جغرافية واحدة لا تتجزأ.

- ندعو مجلس الامن إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة .

* المصدر:

<http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents>

-نشيد بالدور الذي تقوم به لجنة مبادرة السلام العربية برئاسة دولة قطر والجهود التي تبذلها في مساعيها الحثيثة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الاوروبي للتوصل إلى حل من خلال إطلاق مفاوضات جادة ضمن إطار زمني لبدئها وانتهائها ووفقاً لآليات محددة تؤدي إلى إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة .

- نعبر عن رفضنا التام لنوايا إسرائيل إعلانها دولة يهودية وكافة الإجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب الرامية إلى تغيير الواقع الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفرض واقع جديد على الأرض، ونؤكد على عدم شرعية وعدم قانونية المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة ، ونطالب المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الدولية لاسيما قرار مجلس الامن رقم (465) لعام 1980 ورقم (497) لعام 1981 والتي تقضي بعدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات والعمل على إزالة جدار الفصل العنصري والوقف الفوري لكافة إجراءات التهويد الاسرائيلية في القدس وإنهاء الحصار الاقتصادي والعسكري وتحميل إسرائيل مسؤولية دفع التعويضات للشعب الفلسطيني عن كافة الخسائر التي لحقت به جراء هذا الحصار ، ومطالبتها بإنهاء الحصار الجائر على غزة وفتح المعابر والسماح بحرية الانتقال للأشخاص والسلع للمرور من وإلى قطاع غزة .

-نتوجه بتحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني الصامد في مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي وندعم مقاومته الباسلة في قطاع غزة لصد العدوان ونعبر عن تضامننا الكامل مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ونحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن أي مخاطر تهدد صحة الأسرى المضربين عن الطعام وحياتهم ونطالبها بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بما فيهم القيادات السياسية والتشريعية والأطفال وتوفير الحماية الدولية اللازمة لهم وفقاً لما ورد في قرار مجلس الامن رقم 1325 الصادر في اكتوبر/ تشرين أول عام 2000 والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة.

-نناشد القيادات الفلسطينية وكافة الفصائل والقوى الوطنية ضرورة استعادة الوحدة الوطنية ، صيانة لمكتسبات الشعب الفلسطيني ولمواصلة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية ، ونطالبهم بتنفيذ اتفاق القاهرة الموقع في 4 مايو / ايار 2011 ، وإعلان الدوحة الصادر في 6 فبراير / شباط 2012 ، ونعبر عن شكرنا لجمهورية مصر العربية ودولة قطر على جهودهما الحثيثة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ، وندعوهما لمواصلة

رعايتهما واستمرار جهودهما لتحقيق المصالحة الوطنية بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني .

– نعبر عن التزامنا الكامل بإعادة إعمار غزة وإنهاء معاناة مواطنيها وتوفير الحياة الكريمة لهم ، ونطالب المجتمع الدولي بالعمل على سرعة إنهاء الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر من وإلى قطاع غزة ...

– نوّكد على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعلى نحو عاجل لوضع حد نهائي لسباق التسلح الذي تشهده المنطقة، ونوّكد تمسكنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واعتبارها ركيزة أساسية لنظام منع الانتشار الذي يستند إلى أهمية تنفيذ الالتزامات التي يتفق عليها في عملية مراجعة تنفيذ المعاهدة، وندعو إلى عقد المؤتمر الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن والعمل على وضع تاريخ محدد للمؤتمر وأهمية أن تتم المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد ، وبمشاركة الدول التي تعلن رسمياً حضورها للمؤتمر، ونوّكد على أن المماثلة في تنظيم المؤتمر إلى ما بعد 2012 يمثل انتهاكاً لنظام منع الانتشار كله ويضر بمصداقية المعاهدة.

– نعلن عن رفضنا للمحاولات الرامية لتحميل الدول العربية مسؤولية فشل المنظمين للمؤتمر الدولي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونوّكد أن تأجيل المؤتمر مرده رفض إسرائيل الانصياع للإرادة الدولية ورغبتها في احتكار الأسلحة النووية في المنطقة، ونعبر مجدداً عن عزمنا على تحقيق الأمن القومي العربي بكل الوسائل المشروعة...".